سان خوان- نقاشات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجموعة عمل الأمن العام PSWG: القواعد العامة لحماية البيانات GDPR ونظام WHOIS
الثلاثاء، 13 آذار (مارس) 2018 – من الساعة 09:30 ص إلى الساعة 10:15 ص بتوقيت الأطلنطي الموحد
ICANN61 | سان خوان، بورتوريكو

الرئيس إسماعيل: هل يمكننا بدء الجلسة التالية الآن؟ حسنًا. شكرًا. صباح الخير لكم جميعًا. ومرحبًا بكم في الجلسة 21 للجنة GAC بشأن مجموعة عمل الأمن العام PSWG وجلسة خصوصية Whois. إذن شكرًا لمجموعة عمل السلامة العامة، وأنا على يقين بأن هذه ستكون مناقشة مهمة بشأن GDPR أيضًا. وربما يمكننا بإيجاز واختصار تعريف GDPR.

GDPR هي القواعد العامة لحماية البيانات، وهي تهدف لتقوية وتوحيد حماية البيانات لجميع الأفراد ضمن الاتحاد الأوروبي. وأنا أنتظر من يصحح لي، بالطبع، إذا ما قلت شيئًا غير دقيق. ستدخل هذه القواعد حيز التنفيذ بحلول 25 أيار (مايو) 2018، وتهدف القواعد العامة لحماية البيانات GDPR إلى حماية جميع المواطنين من خروقات الخصوصية والبيانات. وهي تهم كافة الشركات. [قراءة] وفقًا لذلك، وقد كان من المهم التأكد من أن عقود ICANN متوافقة مع قواعد GDPR، حتى لا يقع السجلات وأمناء السجلات لدى ICANN في خروقات لقواعد الخصوصية.

وكما رأيتم، في المناقشات، فإن بعض الأشخاص سيرغبون في رؤية أكبر قدر ممكن من المعلومات العامة والبعض الآخر سيرغب في رؤية أقل قدر ممكن من المعلومات العامة. إذن هناك نطاق واسع من المناقشات هنا. وبالطبع، الأمر الرئيسي هو أنه مهما كان ما توصلنا إليه، فيجب أن يكون متوافقًا مع قواعد GDPR. إذن كان هذا موجزًا سريعًا للغاية للجميع لأنني أفهم أن معنا العديد من الممثلين الجدد، ولم أكن على يقين من معرفتهم بالمصطلح أصلًا وبما يعنيه الاسم المختصر GDPR. إذن لدي ممثل فرنسا أولًا ثم -- تفصل، ممثل فرنسا.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

غيسلان دي سالينس: بالحديث إلى الوافدين الجدد الذين ليسوا على علم بالمصطلحات التقنية لمؤسسة ICANN، وكيف ستؤثر قواعد GDPR على ICANN بسبب قاعدة بيانات تُدعى Whois، وتشمل بعض المعلومات الشخصية للمسجلين، لشخص ما أو منظمة ما، وسترون أن الفرق قد يكون كبيرًا جدًا بعد تسجيل اسم النطاق. ويتم حفظ قاعدة البيانات من قبل السجلات وأمناء السجلات بالنسبة للعقود التي لدى ICANN مع أمناء السجلات والسجلات، والمشكلة التي لدينا، أو أن ICANN قد أدركت مؤخرًا أن نظام Whois حاليًا لا يتوافق مع قواعد GDPR. إذن منذ بضعة أشهر [يتعذر تمييزه] عملية للتأكد من أن نظام Whois متوافق مع قواعد GDPR، وقامت بتعيين شركة محاماة من أجل المساعدة على القيام بذلك، وقد صمموا نظامًا جديدًا ليحل محل قاعدة بيانات Whois. وكما ستلاحظون عما قريب، فإننا تعمل بوتيرة سريعة للغاية لأن ICANN قد أعدت الوثائق مؤخرًا، إذن بتاريخ 28 شباط (فبراير) أطلقوا بعض الوثائق المسماة كالزوني، وهي كلمة مجازية عن وجبة الكالزوني، لذا تم تشجيعنا على تقديم رد قبل هذا الاجتماع. ولهذا نظمنا [يتعذر تمييزه] الأسبوع الماضي لتحليل هذا النموذج المؤقت المقترح ورؤية كيف يتفاعل مع مصالح وأهداف لجنة GAC و[يتعذر تمييزه] الوثيقة بتاريخ 8 أو 9 آذار (مارس)، وهو عبارة عن كتاب تعليمات، من 607 صفحة، يبحث في سبل جعل نظام Whois يتوافق مع قواعد GDPR، ويقدم لكم صورة أشمل.

الرئيس إسماعيل: شكرًا جزيلاً لك، غيسلان. وأمر إضافي آخر وهو من يجب أن يحصل على الوصول إلى البيانات غير المنشورة. لذا قبل تسليم الكلمة إلى كاثرين ولورين لبدء المناقشة، وعذرًا على أخذ وقت من المناقشة، على أمل الحصول على ردود تفاعلية بشكل أكبر. وكذلك ستكون لدينا مناقشة بشأن قواعد GDPR بعد استراحة القهوة ليتسنى لنا مزيد من الوقت للمناقشة. إذن يمكننا ببساطة مواصلة المناقشة لأنه كانت لدينا جلسة بعد استراحة القهوة لمتابعة الجلسة المجتمعية أمس، ولدينا تلك المناقشة الآن. لذا فكل جلسة يمكن أن تفيد الأخرى بالطبع. إليك الكلمة، كاثرين أو لورين.

لورين كابين: شكرًا. هناك أمور كثيرة لاستيعابها، أليس كذلك؟ فكرت في أن نبدأ بأمور بسيطة. كيف يمكن أكل فيل؟ قضمة واحدة في كل مرة. لذلك سنتناول الموضوع بالتدريج. بعضكم على دراية بهذه القضايا، ويعلم كافة المصطلحات، والبعض الآخر ليس كذلك، لذا فكرت في أنه بإمكاننا -- بالنسبة للوافدين الجدد، أرجو أن يكون ذلك مفيدًا. ما المقصود بمصطلح Whois؟ إنه مثل دليل هاتفي، لكل من يملك اسم نطاق ويضم الكثير من المعلومات الأخرى بشأن أسماء النطاقات هذه. من سبق له استخدام دليل هاتفي هنا؟ الصفحات البيضاء أو الصفحات الصفراء؟ ربما هذا قديم بعض الشيء، لكن هذا يماثل النظام الرقمي الذي يقدم دليلًا هاتفيًا لكي تتمكنوا من إيجاد بعض المعلومات في نظام Whois الحالي والتي يمكن لأي أحد أن يجدها من خلال استخدام أحد البوابات الإلكترونية المختلفة، والتي تسمح لكم بإيجاد المعلومات، ومن سجل [يتعذر تمييزه] جهة الاتصال التقنية للتواصل وإرسال بريد إلكتروني إلى جهة الاتصال التقنية والإدارية تلك. يمكنك أن تعرف متى تم تسجيل اسم النطاق، وأمين السجل، وعادة الشخص الذي باع اسم النطاق ذلك إلى الفرد أو المؤسسة. يمكنكم إيجاد الكثير من المعلومات بشأن اسم نطاق. وإلى حد ما، فإنه مثل الصفحات البيضاء والصفحات الصفراء، مجددًا، للاستمرار في هذا الشرح المجازي، فإنه يحتوي على معلومات بشأن الأفراد مثل الصفحات البيضاء وأيضًا معلومات بشأن الشركات، والمنظمات، والكيانات القانونية، مثل الصفحات الصفراء.

إذن، لماذا يعتبر هذا الأمر مهمًا؟ لماذا نهتم به أو بإمكانية تغييره؟ هناك عدد من انشغالات السياسة العامة المهمة بشأن المعلومات المتاحة للعموم بشكل عام في نظام Whois. وهناك انشغالات الخصوصية من جهة أن هذه المعلومات يمكن إساءة استخدامها، وأنه من غير المناسب نشرها للجمهور، وهناك أيضًا انشغالات من المستخدمين الذين يريدون إبقاء أكبر قدر من المعلومات عامة من أجل الاستخدامات والأغراض المشروعة والقانونية. على سبيل المثال، تستخدم وكالات إنفاذ القانون هذه المعلومات عندما تكون هناك أنشطة ضارة من أجل التحقيق لمعرفة من يراقب اسم النطاق الذي يتم استخدامه في التزوير، فمثلًا يمكنهم إيجاد معلومات أساسية عمن يملك اسم النطاق، وعمن هو أمين السجل. ويمكن أن تنظر وكالات إنفاذ القانون أيضًا في عنوان بريد إلكتروني وتواصل

المزيد من جهود التحقيق. مثلًا -- وقد سمعنا هذا في الجلسة المجتمعية فعلًا -- مثلًا، لتصور إذا ما كانت أسماء النطاق الأخرى التي لديها نفس ذلك البريد الإلكتروني المشترك يتم استخدامها في أنشطة ضارة. لذلك فإن تلك خطوة مهمة. لكن ذلك ليس فقط بشأن إنفاذ القانون، لكن كل أنواع المجموعات الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات أو تعتمد عليها، مثل ممارسي الأمن المعلوماتي الذين يركزون على الحفاظ على الإنترنت كمكان آمن لك ولي، وللجميع في هذه القاعة. إنهم يستخدمون هذه المعلومات لجميع أنواع الأنشطة التي تبقي الإنترنت فضاء آمنًا بالنسبة لنا، كنوع من نظام التحذير المبكر من المشاكل التي قد تظهر والمرتبطة بأمن واستقرار نظام اسم النطاق DNS وتحديد هذه المشاكل والعمل على حلها، وبعض المعلومات الرئيسية التي يستخدمونها لعملهم المهم توجد في نظام Whois. وإذا لم يبق لديهم إمكانية الوصول إلى تلك المعلومات أو إذا كان من الصعب جدًا الوصول إليها مع استغراق كثير من الوقت، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على السلامة العامة.

من أيضًا يستخدم نظام Whois؟ أنا وأنت يمكن أن نستخدمه. FTC حيث أعمل، لجنة التجارة الاتحادية، والتي هي مؤسسة الخصوصية وحماية المستهلك الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية. تجمع الوكالة الشكاوى من المستهلكين عندما يتم خداعهم وتريد أن تحقق في ذلك الشأن، وعندما ننظر إلى تلك الشكاوى ونقرأ التفاصيل، نجد مثلًا أن شخصًا ما اشترى اشتراكًا مقابل 400 دولار، ولم يعرفوا من هو وعندما حاول الاتصال بالأشخاص الذين باعوا له الاشتراك لم يجيبوه. الجملة التالية تكون غالبًا، لذا قام الشخص بالنظر في اسم النطاق في Whois، ووجد أن فلان هو الشخص المسؤول. نحن نعلم هذا، لأننا نظرنا في شكاوانا وأجرينا بحثًا بشأن ذلك وخلال فترة امتدت لسنوات وجدنا أكثر من 4000 شكوى أشارت إلى نظام Whois عندما أراد الجمهور وحاول حل شكواه. ويستخدم الجمهور هذه المعلومات للعناية اللازمة. إذا كنت سأشتري تجهيز إضاءة أرجواني بمبلغ 800 دولار، وقبل أن أقدم معلومات بطاقتي الائتمانية إلى تلك الشركة، قد أرغب في البحث عن بعض المعلومات عن هذه الشركة، لأنني لن أذهب إلى مستودع الشركة، أو إلى المتجر المجاور لي، حيث أريد شراء سلعة لا يمكنني إيجادها في أي مكان آخر إلى على الإنترنت، لذا قد أرغب في معرفة المزيد عن الشركة وإذا ما

كانت شركة موثوقة. إذا وجدت الاسم، فقد أضعه على الإنترنت لرؤية ما إذا كانت هناك شكاوى ضد هذه الشركة. مجددًا، فإن نظام Whois أداة مهمة للاستخدام، وحاليًا لا زال بإمكاني القيام بذلك، وأن أجد اسم مسجل وغيرها من المعلومات من أجل التواصل مع ذلك المسجل. لذا أردت عرض قضية تضم الكثير من المصطلحات التقنية بشكل مبسط.

كما أردت أن أخبركم أن هناك العديد من مشاغل الخصوصية. قد أكون أنا أو أنتم تلقيتم الكثير من البريد المزعج على صناديقنا على البريد الإلكتروني، مع دعوة للضغط على رابط، ويظهر أن ذلك رابط يحاول خداعنا لتقديم معلومات حساسة مثل بيانات الحساب البنكي أو رقم البطاقة الائتمانية وقد تكون تلك المعلومات تم تجميعها مثلًا من المعلومات العامة Whois إذا قمت بشراء اسم نطاق. إذن يمكن أحيانًا استخدام هذه المعلومات بشكل سيء. ويشير زملاؤنا من الخصوصية إلى أمثلة حيث يتم استخدام المعلومات في نظام Whois العام من أجل إلحاق الضرر بالأشخاص الذين يشاركون في حماية حرية التعبير السياسية.

لذا، فهناك الكثير من الأنواع المختلفة من المصالح هنا، ولا يمكن تقديم جواب واحد. هناك حاجة للعمل، وللحوار، وللكثير من التفكير بشأن من أين نبدأ العمل؟ وبالفعل، فإن القواعد العامة لحماية البيانات، والتي كانت المحرك الرئيسي لأنشطة ICANN الأخيرة، قد سلطت الضوء حقًا على بعض من هذه القضايا، كما هدفت إلى تحقيق التوازن في هذا التشريع. لذا فرغم تسميتها القواعد العامة لحماية البيانات، فإنها لا تحمي فقط المعلومات الشخصية، بل إنها تنص على الموازنة بين المصالح. هذه أغراض مشروعة ومتعرف بها وفق هذه القواعد، وبالتأكيد فإن مصالح إنفاذ القانون معترف بها، والحرب على الغش والممارسات الخداعية أيضًا معترف بها. المصلحة العامة معترف بها، لكن الأمور تحتاج إلى التوازن، من أجل حماية جميع المصالح بشكل متناسب. يجب تحديد الإغراض. وأنا أعلم أن زميلتي كاثرين على علم أكبر بخبايا الأمور مني، لكنني أردت الحديث عن هذا على مستوى عام لأخبركم بالقليل عن ماهية نظام Whois والتوازنات المدمجة في تأسيس ووضع القواعد العامة لحماية البيانات.

سوف آخذ استراحة. لأنني لا زلت أعتقد أن الأشخاص ربما قد تكون لديهم أسئلة بشأن ما سأسميه القضايا التأسيسة الأساسية، وأريد التأكد من أن نقدم استراحة للأشخاص ليطرحوا الأسئلة حتى نتمكن من توضيح الأمور بشكل أكبر.

إذن آمل أن الأشخاص لا زالوا يستوعبون الأمور، وما يمكننا القيام به الآن هو إعطاء القليل من المعلومات الأساسية بشأن بعض الأنشطة الأخيرة من أجل إطلاعكم على مستجدات الأنشطة الرئيسية الجارية لحد الآن. سأنقل الكلمة إلى زميلتي كاثرين من أجل هذا.

كاثرين باور بولست: شكراً جزيلاً لك، لورين. معكم كاثرين من أجل السجل. بالنسبة للنظرة العامة على عمل Whois وعمل قواعد GDPR فيما يتعلق بهذه الأنواع من البيانات، أريد فقط أخذ وقت لتسليط الضوء على وضعية محددة نحن فيها حاليًا والتي هي جزء من هذا التحدي الذي نواجه حاليًا بشأن التأكد من توافق نظام Whois مع قواعد حماية البيانات. نحن نعمل كحكومات على نوع من العمل الخاص والعام هنا. لذا لدينا حوكمة الإنترنت لأغراض تخصيص وإدارة نظام اسم النطاق من خلال مجموعة من العقود الخاصة التي نحن كحكومات لا نمثل طرفًا فيها. ورغم ذلك، هذه العقود الخاصة يجب أيضًا أن تخدم مصلحة عامة، ولهذا نوجد جميعًا هنا، من أجل التأكد من أن طريقة تسيير نظام اسم النطاق تتم بشكل يسمح بأخذ السياسة العامة المهمة بالحسبان كما يوفر نظام Whois المساءلة -- لكن أيضًا في أمن وسلامة المواطنين وفي الحرب ضد الجريمة. وأهمية نظام Whois بالنسبة للمجتمع ككل معترف بها أيضًا في لوائح ICANN في أماكن كثيرة. وفقط من أجل التوضيح، هناك مراجعة خاصة لنظام Whois حيث نشارك حاليًا لمعرفة ما إذا كان يلبي عددًا معينًا من المعايير، وفي اللوائح تم تضمين قدرة نظام Whois على تلبية متطلبات وكالات إنفاذ القانون وتعزيز مصالح المستهلكين. إذن هذه اعتبارات مدمجة في صميم عمل ICANN والمجتمع من حيث كيف نعمل معًا، وأعتقد أنه تم توضيح الأهمية الكبرى لهذه القضايا لمؤسسة ICANN من خلال الحضور المهم بشكل كبير والذي حضر في هذه الاجتماعات الهاتفية المنعقدة في اللحظات الأخيرة بشأن

التفاعل مع النموذج المقترح الذي وضعته ICANN، وأعتقد أن لجنة GAC يسعها أن تكون فخورة للغاية بوقت استجابتها القياسي من خلال تقديم التعليقات بعد أسبوع فقط من النموذج المؤقت المقترح الخميس الماضي.

هذا يرجعني إلى الخط الزمني، ويجعل الجميع على وفاق. لديكم خط زمني مفصل لكل التاريخ الرائع -- في المواد التلخيصية للبند 21 من جدول الأعمال، وأريد أن أشجعكم على الرجوع إلى ذلك من أجل المزيد من التفاصيل، كما أريد توضيح بعض النقاط الرئيسية هنا، وكما قالت لورين، فقد عملت قواعد GDPR كمحرك للمناقشة التي بدأت سنة 2003 في أواخرها عندما أن أعضاء اللجنة [يتعذر تمييز الصوت] كانت هناك مشاغل بالخصوص بشأن لغة تقييد للانتهاكات المحتملة لتلك المعلومات.

والآن، كم قد تكونون على وعي، كانت هناك عدة جهود فاشلة لمراجعة سياسة Whois ولوضع سياسة جديدة مبنية على تقرير عمل الخبراء المنشور منذ بضع سنوات ولا تزال هناك جهود من أجل تحقيق التغيير في سياسة Whois. لأنه أصبح من الواضح أن هذا التغيير لن يتم تنفيذه في الوقت المناسب، واتخاذ قرار بشأن الامتثال المؤقت. ستدخل قواعد GDPR حيز التنفيذ بحلول 25 أيار (مايو) من هذه السنة، وعلى أساس مجموعة من الآراء القانونية، فإن نظام Whois لن يكون متوافقًا. نحن نبحث عن حل مؤقت، وقد أعلنت مؤسسة ICANN بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) عن اعتزامها عدم إنفاذ سياسة Whois الموجودة مستقبلًا والتي ثبت أنها غير متوافقة مع تشريع حماية البيانات. إذا قدمت الأطراف المتعاقدة حلولًا أخرى يعتبرونها متوافقة مع حماية البيانات.

والآن بالطبع، ما نريد تجنبه هو [يتعذر تمييزه] نهج لنظام Whois، لذا بالتزامن مع إعلان ICANN عن بدء جهودها الرامية إلى وضع نموذج سيتم استخدامه كنوع من نموذج مؤقت لأغراض الامتثال لتلبية متطلبات قواعد GDPR وغيرها من قوانين حماية البيانات حول العالم وفي الوقت نفسه تخصيص سياسة Whois الموجودة للسياسات الموجودة وسيبقى الوضع هكذا إلى غاية انتهاء العمل على عملية تصميم أكثر استمرارًا.

أعتقد أنه يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. إذن في إطار جهد للسير قدمًا بالمناقشات بشأن هذا النموذج المؤقت، اقترحت ICANN بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) ثلاث نسخ محتملة للنموذج المؤقت والتي كما ستذكرون قدمناها أيضًا لكم في مجموعة من الاجتماعات الهاتفية. إذن تمت مناقشة هذه النماذج أيضًا بين لجنة GAC ومؤسسة ICANN في اجتماع هاتفي مشترك، وقدمت GAC تعليقات بشأن النموذج المؤقت وهو نفس الأمر الذي فعله الاتحاد الأوروبي في تقديم منفصل، وقد كان هناك عدد من الحكومات من أعضاء GAC والتي قدمت تعليقات منفصلة على هذا النموذج.

وقد كان هناك أيضًا عدد من النماذج المقترحة من المجتمع، وقد أخذت ICANN النماذج الثلاثة المنشورة للمناقشة والنماذج المختلفة التي تم اقتراحها من قبل المجتمع ووضعت نموذجها المؤقت المقترح حاليًا والذي تمت مشاركته معنا منذ أسبوعين، أو منذ عشرة أيام، وقد علقت عليه لجنة GAC الأسبوع الماضي، وكما قال غيسلان دي ساللينس، نشرته لجنة GAC في كتاب التعليمات، وعلينا الآن النظر في الخطوات التالية التي يمكننا أخذها كنقطة بداية، وقد يكون من المفيد تحليل موقف لجنة GAC بشأن هذه القضايا، والذي شارك فيه الكثير منكم، وفقط للتذكير ببعض النقاط الرئيسية ورؤية كيف تنطبق في إطار المعلومات الجديدة الواردة في نهاية الأسبوع الماضي، وسأعطي الكلمة مجددًا لزميلتي لورين.

لورين كابين: هل ثمة أي تعليقات بشأن أي تطورات أخيرة أو أي شيء يريد أي أحد أن يضيفه بشأن هذا الموضوع؟

الرئيس إسماعيل: نعم، نحاول فقط بدء المناقشة. إذن هل بإمكاننا، مثلًا أن نحصل على جوهر الاختلاف بين النموذج المقترح ونموذج لجنة GAC المقترح حتى يتمكن أعضاء GAC من الموازنة في آرائهم، سواء كان -- أعني، يمكنني أن أرى آراءهم كذلك حتى نتمكن من الحصول على مناقشة تفاعلية وبناءة. لأنني أعتقد أن كتاب التعليمات قد تم نشره في وقت

متأخر. إنه يضم ربما حوالي 50 صفحة، وأنا لست متأكدة من أن الجميع حظي بفرصة لقراءته بشكل كامل. آسفة، لم أقصد مفاجأتكم ووضعكم في النقاش بشكل مباشر.

متحدث غير محدد: نحن نحاول فقط إيجاد تصور لدعم المناقشة. وسنبدأ ذلك بعد دقيقة.

الرئيس إسماعيل: أعتقد أنه كانت هناك ورقة Excel مفيدة للغاية. ممتاز جدًا. أظن بأنه هذه نقطة بداية جيدة بالنسبة للمناقشة. شكرًا. نعم، توماس، تفضل.

توماس ريكيرت: شكرًا جزيلًا لكم، وشكرًا على فتح المناقشة للحضور في هذه القاعة بشكل كامل. أعتقد أن ICANN حققت تقدمًا كبيرًا في نشر [يتعذر تمييزه] النموذج وكذلك كتاب التعليمات. وتطلب قيادة ICANN مساعدة GAC لإنجاح عمل النظام هذا، خاصة فيما يتعلق بالوصول الآمن إلى البيانات، مع العمل حاليًا تحت الضغط الشديد، وسؤالي هو كيف ستضع لجنة GAC المبررات القانونية لجعل الوصول الآمن إلى البيانات ممكنًا بشكل متوافق وإذا ما كنتم تعتقدون أن GAC ستقدم هذا أو أن الحكومات الفردية ستبادر وتقدم أجوبة.

الرئيس إسماعيل: إذن أنا لست خبيرة هنا، لكن اسمحوا لي أن أعرض فهمي للأمور، وسأشير إلى زملائي كذلك. إذن ما أفهمه هو أن الأمر المقترح المعتمد حاليًا هو، مجددًا، مقترح مجرد بشكل كبير. أعتقد أننا لم ندخل في التفاصيل بعد، لكنني أعتقد أن هناك أكثر من فئتين من الاعتماد، إنفاذ القانون والأطراف الأخرى التي لديها أغراض مشروعة للوصول إلى البيانات غير العامة. بالنسبة لإنفاذ القانون، أعتقد أن المقترح هو تجميع قائمة على المستوى الوطني من قبل الحكومات المختلفة، ثم الدور الوحيد الذي لدى لجنة GAC هو تجميع هذه القوائم في قائمة واحدة كبيرة ومشاركتها مع ICANN.

مجددًا، مبدئيًا، ترغب GAC في المشاركة وتقديم المشورة لكن مع عدم الدخول في دور يتطلب عمليات يومية بطبيعة الحال. الأمر الأكثر صعوبة -- لكن مجددًا، يمكننا التفكير في كيفية تحديث القوائم ووتيرة هذا التحديث والكثير من الأمور الأخرى. التحدي الآخر هو الفئة الثانية، إذا أمكنني تسميتها هكذا، لأن، أقصد -- وهذا، أعتقد أن هناك مقترحًا لوضع قواعد سلوكية. مجددًا، ترغب GAC في المشاركة كأحد المشاركين الكثر مع المجتمع. سأتوقف هنا، تفضل غيسلان؟

غيسلان دي ساليس: شكرًا لكم، منال وتوماس، على نقاشكم. حسب فهمي ورأيي، فإن لجنة GAC كما يوحي اسمها المختصر، فنحن لجنة استشارية لمجلس الإدارة ولجنة ICANN الأوسع بشأن [يتعذر تمييزه] الأمور، ما يعني أننا لسنا المستشار العام لمؤسسة ICANN ولا نمثل سلطات حماية البيانات الأوروبية، فنحن هنا لتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة [يتعذر تمييزه] كما قالت منال للتو، ولا أعتقد أننا نريد أن يكون لدينا دور تشغيلي كبير في تصميم البرامج [يتعذر تمييزه] لكن لا نريد الحكم المسبق على المناقشة، لكن أشعر أننا نريد حقًا التركيز على دورنا الاستشارية ونرغب في العمل مع المجتمع على ذلك، لكننا لا نطلب أي دور تشغيلي في هذه المرحلة. لكن مجددًا، هذا ما أفهمه.

متحدث غير محدد: أقدر هذا للغاية، خاصة أن GAC لا تريد الاضطلاع بدور تشغيلي. ستقدم الحكومات ربما الأجوبة في الوقت، بحلول 25 أيار (مايو)، وإذا كنتم ترغبون في تقديم القوائم، فهل تتصور GAC الحصول على القوائم المفصلة أو هل الخطة هي منح كل وصول إلى جميع البيانات الغير منشورة؟

الرئيس إسماعيل: نعم، تفضلي يا لورين.

لورين كابين: كانت لدى لجنة GAC فرصة لمناقشته فيما بيننا، وهذا هو فحوى مناقشاتنا. وبينما أقدر أسئلتنا الصالحة، فلسنا في موقف للإجابة عنها بعد لأننا في مرحلة تقييمها ولم نصل بعد إلى الاستنتاجات، لذا فالوقت مبكر جدًا على الإجابة عن الأسئلة.

متحدث غير محدد: شكرًا جزيلاً.

الرئيس إسماعيل: نعم، لدينا ممثل البرازيل وممثل هولندا، تفضل ممثل البرازيل.

بينيديكتو فونسيكا فيلو: أمر كنت أسمع عنه هو قدرة لجنة GAC على تقديم المدخلات، وأمر أريد قوله هو أن لجنة GAC لديها [يتعذر تمميزه] نحاول أن نستجيب للطلب. ولم نكن نعمل مع جميع الدول على تلك القضايا ولكن مع مجموعة من الدول التي تعمل بجد وهذا سيصل إلى المجموعة في نقطة معينة. لا يمكننا الحكم المسبق على ما إذا كان [يتعذر تمييزه] ممكنًا لكنه من الممكن لأن هذه آلية وعمل مكثف للغاية في هذا الشأن. إذن مع تلقينا للطلبات، سنحاول تقديم مدخلات مع محاولة العمل على كل حالة، وشكرًا لكم.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لك، ممثل البرازيل.

دين ماركس: أنا أمثل إئتلاف المساءلة عبر الإنترنت. وجدنا أن تعليقات لجنة GAC على النموذج المقترح مفيدة جدًا. وأعتقد بالتأكيد أن الإئتلاف عبارة عن اتفاق معهم، وأعتقد أيضًا أن دائرة الملكية الفكرية ومفهوم العمل الذي نراه يتوافق بشكل كبير مع تلك التعليقات كذلك. ونحن نفهم أن النموذج المؤقت المقترح تم اقتراحه ولم يتم اعتماده بعد، وعدد منا يحومون حول مبدأ أنه سيكون من المفيد للغاية إذا ما تم اتخاذ قرار في النموذج المقترح بشأن ما

إذا كانت عناوين البريد الإلكتروني للمسجلين يمكن أن تبقى متاحة للعموم من أجل المساعدة على إيجاد توازن بين المصالح المشروعة لإنفاذ القانون وبين قضايا مكافحة إساءة معاملة الأطفال والاتجار بالبشر وقضايا حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة من خلال جعل الإنترنت مكانًا آمنًا وموثوقًا، وإبقاء ذلك متاحًا بشكل عام من أجل تسهيل الإجراءات التصحيحية السريعة لهذه الأنواع من الانتهاكات. نرجو أن يتم اعتبار رأينا كما نأمل أن هذا أمر ستأخذه لجنة GAC بعين الاعتبار في الموازنة مع مؤسسة ICANN.

ومن حيث الاعتماد، فهل تعلمون أن المؤسسين والأعضاء في icbc. سيرحبون بالعمل والتعاون مع لجنة GAC بشأن نظام اعتماد الكيانات الخاصة غير الحكومية للحصول على مدخلاتكم بخصوص كيف يمكن القيام بذلك بطريقة تلبي الأجل النهائي ولكن تتوافق مع قواعد GDPR. ولذا سنرحب بالتبادل ونرغب في وضع الكثير من العمل في ذلك أيضًا. شكرًا جزيلاً.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لك، ممثل دين. هولندا؟

ممثل هولندا: شكرًا لكم جزيلًا على الشرح الشامل، لأنه حقًا موضوع ضخم، على المستوى الأوروبي ولكن الآن على المستوى العالمي، وبالتالي يضم الكثير لاستيعابه. أريد الحديث عن موضوع محدد يمثل رهانًا مهمًا للجنة GAC وهو نظام الاعتماد والذي هو مقترح حاليًا. وأعتقد أنه لم يتم التفكير فيه في كتاب التعليمات لأنه في النهاية ويقول أن GAC ستقدم قوائم؛ هذا أمر لم يتم التفكير فيه بشكل جيد، وأعتقد أنه يجب علينا أن نكون على وعي كبير بالمسؤولية وفق قواعد GDPR لتعريف الأغراض المشروعة هي من جهة المراقب والمراقبين المشتركين للبيانات، ما يعني ICANN والسجلات. إذن لدينا توجيهات بشأن تعريف الأغراض المشروعة، لكن ربما أيضًا هم مسؤولون عن منح الوصول إلى من يلبي المعايير، ما يعني أن هذا ليس مسؤولية تحصل عليها فقط من خلال طلب قوائم محولة من الحكومات. لأنني أعتقد أن شركات Google، وبيانات

المعاجلة الأخرى، لا تقوم بهذا، أي طلب قائمة من الحكومات؛ إنهم يقومون بعملهم ويتحملون مسؤوليتهم. لذا أعتقد أولًا، أن ICANN يجب أن تقوم بتعريف الأغراض والمعايير.

وثانيًا، يمكن للحكومات المساعدة حقًا، لكن الحكومات، مثلًا، ممثلو لجنة GAC، لسنا جميع حكومات العالم، فالكثير من الحكومات غير ممثلة معنا هنا. وإذا أخذنا فقط لجنة GAC كنوع من [يتعذر تمييزه] فلن نغطي ولن نحصل على قائمة شاملة بتاتًا، ثم هناك جزء ثان من العمل مع القائمة. إن هذا أمر جامد، ويجب أن تقوم جهة ما بتحديثه والحفاظ عليه. أعتقد أن لدينا خبرة في الآليات ضمن ICANN وعملها، وعمل مكتب مقاصة العلامات التجارية على سبيل المثال، والعمل المركزي كله الذي يمكنه وفقًا لمعايير معينة اعتماد الأشخاص على القائمة، بشكل شفاف ومنفتح على الجمهور. وأعتقد أن هناك الكثير من الأمور المتزامنة مع ما نريد تحقيقه. إذن بدل أن يكون لدينا نظام بيروقراطي يعتمد على كافة قوائم العالم، فمن الأفضل أن يكون لدينا نوع من مستودع منظم ومسير من قبل ICANN والذي يمكن ملؤه مباشرة من قبل هذه المنظمات التي تريد الحصول على الوصول إلى المعلومات.

بالطبع يمكنكم حينها التفكير في أن تحصلوا على تدقيق أو اعتماد من الحكومة. لكن هذا النظام خطة محكمة، وأكثر بيروقراطية، وحسنًا، يمكنكم التفكير في تلك الآليات، لكن فقط وضع القوائم للدول هو أمر أعتقد أنه أسوء طريقة للتعامل مع هذا الأمر. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لك، ممثل هولندا. لدي ممثل النرويج، لكن حان أيضًا وقت استراحة القهوة. إذن ممثل النرويج، هل ستتكلم بإيجاز شديد أم تريد الانتظار إلى ما بعد الاستراحة لتأخذ الوقت الكافي؟

ممثل النرويج: سأتكلم بإيجاز شديد. نريد الإشارة إلى المبادئ المهمة لقواعد GDPR، بأن مجمع أو صاحب البيانات هو الذي يجب أن يرى منح الوصول لبيانات السجل المحفوظة وأن هذا المنح مبني

على المادة 6 من قواعد GDPR. لذا فإن أحد أكبر الصعوبات التي ذكرها توماس ريكيرت، أعتقد أنها كانت مبدأ القائمة وكيف يمكن أن يكون هذا في توافق مع قواعد GDPR بسبب [يتعذر تمييزه] تنتجون فقط قائمة ولا تحددون نوع البيانات. هذا لا قيمة له حقًا لأن عليكم الذهاب إلى القائمة ورؤية كل طلب للمعلومات على كل مستوى، وهل هو مبني على المادة 6. إذن هذا أحد الصعوبات الكبيرة التي علينا مناقشتها في لجنة GAC، من حيث كيفية تسييرها والقدرة على العمل على مبدأ القائمة، في حد ذاته. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لك، ممثل النرويج. إذن نعم، حان وقت استراحة الفهوة الآن. إذن هذا ينهي هذا الجزء من المناقشة بشأن قواعد GDPR. وسنجتمع مجددًا على الساعة 10:30 ص من أجل مواصلة الحديث عن نفس الموضوع.

[استراحة]